

## أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في السوق العراق للاوراق المالية

م.م. هيشو غفور اورحمان

قسم المحاسبة المالية والتدقيق- كلية التجارة - جامعة السليمانية، اقليم كوردستان- العراق

[heshw.awrahman@univsul.edu.iq](mailto:heshw.awrahman@univsul.edu.iq)

م. هاردي آزاد عمر

قسم المحاسبة المالية والتدقيق- كلية التجارة - جامعة السليمانية، اقليم كوردستان- العراق

قسم المحاسبة - كلية العلوم المالية والادارية - جامعة جيهان - السليمانية

[hardi.omer@univsul.edu.iq](mailto:hardi.omer@univsul.edu.iq)

د. هاريم احمد عبدالله

قسم المحاسبة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية، اقليم كوردستان -العراق

[hariem.abdullah@univsul.edu.iq](mailto:hariem.abdullah@univsul.edu.iq)

### المخلص

إدارة رأس المال العامل هو مقياس يشير إلى مستوى الكفاءة والسلامة المالية للمصارف وقدرتها على مواجهة المطلوبات والمطلوبات على المدى القصير، تعد إدارة رأس المال العامل من المهام الأساسية التي تقع على عاتقه الإدارة المالية الحديثة وذلك لما لها من تأثير مباشر على مستوى الأداء المصرفي. يهدف هذا البحث الى دراسة أثر رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي في المصارف، وإعتمدت البحث على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المالية المنشورة للمصارف عينة البحث حيث تشمل 15 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للاوراق المالية من خلال الفترة 2005-2018. تم استخدام بيانات لوحة المفاتيح (Panel data) في هذا البحث بالأعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق برنامج **EViews 10**، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان استخدام رأس المال العامل من خلال تحليل مكوناته الأكثر تأثيراً وفاعليه في مسار العمل المصرفي، هناك قصور واضح لدى بعض الادارات المصرفية حول تحديد آلية ادارة وإدارة رأس المال العامل وتسخير مكوناته كأدوات فاعلة في تحسين مستوى الاداء المالي المصرفي وانعكاس ذلك على مستوى الاداء العام في المصرف. ان فترة تحصيل الذمم المدينة وسدادها والتحول الى النقدية تدخل بشكل اساسي في إطار إدارة رأس المال العامل وهي عوامل ذات

### معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2021/1/10

القبول: 25/2/2021

النشر: شتاء 2021

الكلمات المفتاحية:

*working capital management, return on assets, return on equity, financial performance, Iraqi banks*

Doi:

10.25212/lfu.qzj.6.1.17

التأثير العالي على مستوى الاداء المصرفي. وأستناداً لما توصل اليه البحث تم عرض بعض المقترحات ومنها قيام ادارة المؤسسات المصرفية باهتمام بإدارة رأس المال العامل بشكل جيد ويهدف النهوض بواقع العمل المصرفي الاهتمام الجدي بعملية تقييم الاداء المالي باستخدام اساليب كفوءة منها ما يتعلق بتحليل مكونات رأس المال العامل.

## المقدمة:

تعد إدارة رأس المال العامل من المهام الأساسية التي تقع على عاتقه الإدارة المالية الحديثة وذلك لما لها من تأثير مباشر على مستوى الأداء ومنها على وجه الخصوص الأداء المصرفي، ويعد ذلك عاملاً هاماً للمحافظة على استمرارية العمليات التشغيلية في المصارف، وكما تساعد أيضاً في عمليات الرقابة والتخطيط على موجوداتها ومطلوباتها المتداولة، وبالتالي تعمل على تحقيق الوصول الى مستويات مناسبة من إدارة رأس المال العامل لضمان التوازن بين السيولة والربحية، ولهذا تسعى المؤسسات المصرفية جاهدة إلى تعظيم ثروة المساهمين من خلال قراراتها المتعلقة بالتمويل والاستثمار، من خلال الاستغلال الأمثل لموجوداتها، فقد يستحوذ رأس المال العامل على الجزء المهم من إجمالي الموجودات أو تلك المتوقع تحويلها إلى نقد خلال سنة مالية.

أن العمل الأساسي لكل مدير هو المحافظة على تدفق رأس المال العامل واستخدام التدفقات النقدية لتوليد الأرباح على الرغم من ذلك، فإن لكل مكون من مكونات رأس المال العامل بُعدان هما الوقت والمال، فعندما يتعلق الأمر بإدارة رأس المال العامل، فالوقت هو المال رغم ذلك، شدد على أن تأثير رأس المال العامل يتم تقييمه بشكل عميق عند التخطيط لتطوير الأعمال وعمل التوقعات فيما يتعلق بالتدفقات النقدية (Filbeck and Krueger, 2005).

## 1. منهجية البحث:

### 1.1 مشكلة البحث:

برزت مشكلة البحث من خلال عدم اهتمام الإدارة المصرفية بدراسة وتحليل ما يتعلق بالعوامل الأكثر تأثيراً وثباتاً في تركيبية رأس المال العامل لغرض تقييم مستوى الأداء المالي المصرفي من خلال الاستفادة من رأس المال العامل ومكوناته ودراسة أثر ذلك على مستوى الاداء المالي في المصارف وتحليل ذلك بأسلوب موضوعي وإظهار تأثير ذلك ويمكن التعبير عن المشكلة في إطار الأسئلة الآتية:

- ما أثر تحليل رأس المال العامل وكفاءة ادارته على مستوى الاداء المالي في المصارف؟
- كيف يمكن تحسين مستوى الاداء المالي في المصارف من إطار الاهتمام برفع كفاءة رأس المال العامل؟

### 1.2 أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث والنتائج التي يمكن التوصل إليها إنعكاساً على الأداء المصارف من خلال دراسة إدارة رأس المال العامل وتحليل مكوناته الأساسية بقصد تحديد تأثيرها على طبيعة الاداء المصرفي وأهمية

رأس المال العامل ودوره الأساسي في تعزيز السيولة والاستمرار في المؤسسات المصرفية ومن ثم بقائها واستمراريتها على المدى الطويل.

### 1.3 أهداف البحث:

- دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الاداء المالي للمصارف المسجلة في العراق.
- تحسين مستوى الأداء المالي من خلال تحليل ادارة رأس المال العامل.

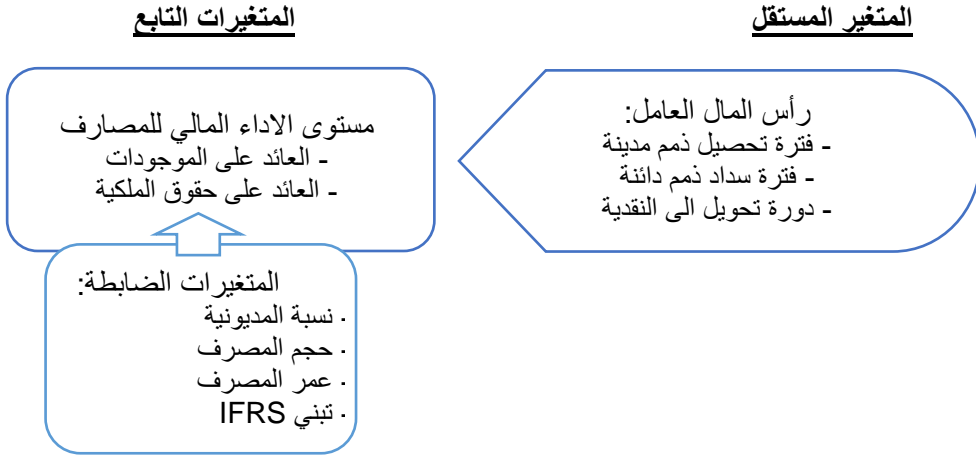
### 1.4 فرضية البحث:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة رأس المال العامل ومستوى الأداء المالي للمصارف.

### 1.5 اسلوب ومنهج البحث:

استخدم الباحثون في هذه الورقة البحثية البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المالية المنشورة للمصارف حيث تشمل عينة البحث 15 مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للاوراق المالية / السوق النظامي من خلال الفترة 2005-2018. تم استخدام بيانات لوحة المفاتيح (Panel data) في هذا البحث، وهي البيانات لمجموعة من المصارف على سلسلة الزمنية. إن مصطلح بيانات لوحة المفاتيح هو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. وفي هذا السياق بين (Hsiao, 2007) بأن بيانات لوحة المفاتيح بشكل عام تمثل تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام بيانات لوحة المفاتيح أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعددا كبيرا من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (الحمدان والقضاة، 2013). كما أن بيانات لوحة المفاتيح لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Wooldridge, 2010). تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق برنامج EVIEWS 10 لتحليل تأثير ادارة رأس المال العامل على الاداء المالي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية / السوق النظامي.

## 1.6 أنموذج الاساسي للدراسة



شكل (1): العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للبحث

المصدر: من اعداد الباحثون

ولغرض توضيح يضمه نموذج البحث أعلاه، يتضح من شكل (1) العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الاداء المالي للمصارف العراقية مقاساً بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (رأس المال العامل مقاساً بفترة تحصيل الذمم المدينة، فترة سداد الذمم الدائنة، دورة التحويل إلى النقد).

## 1.7 انموذج القياسي للدراسة

يمثل وصف متغيرات البحث من خلال عرض انموذج القياسي المستخدم في بيانات لوحة المفاتيح على وفق الآتي:

$$FP_{it} = \alpha + \beta WCM_{it} + \gamma X_{it} + \mu_{it}$$

حيث تمثل FP المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، WCM المتغير المستقل الاساسي، X المتغيرات الضابطة،  $\mu$  هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t (Agung, 2013). هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية نموذج المربعات الدنيا المجمعة (Pooled Least Square)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). تعتبر طريقة المربعات الدنيا العادية للبيانات المجمعة ان جميع المقاطع العرضية المتمثلة، لكن ان نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات

محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إليها الحد العشوائي (Abdullah et al., 2020). ويتم استخدام اختبار هاوسمان (Hausman Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية، وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (P-Value) الخاصة بـ (Chi-Square). فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Bell and Jones, 2015).

إن بيانات لوحة المفاتيح هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن لمؤشرات الأداء، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل مصرف في العينة والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل المصارف (Muda et al., 2013). واستخدمت النموذجين القياسيين التالي:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln CCC_{it} + \beta_2 EM_{it} + \beta_3 \ln TA_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \beta_5 IFRS * \ln CCC_{it} + \varepsilon_i$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln CCC_{it} + \beta_2 EM_{it} + \beta_3 \ln TA_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \beta_5 IFRS * \ln CCC_{it} + \varepsilon_i$$

المعادلات من اعداد الباحثون بالاعتماد على العلاقات الافتراضية. حيث تمثل ROA و ROE المتغيرات التابعة (العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية) لقياس الاداء المالي للمصارف العينة،  $i$  المصرف،  $t$  الزمن،  $\beta_0$  التأثير الفردي الذي يمكن فصله إلى التأثير الفردي لكل مصرف،  $\ln CCC$  لوغريتم الطبيعي لدورة تحويل الى النقدية مقياسا بفترة تحصيل ذمم مدينة ناقصا فترة سداد ذمم دائنة،  $EM$  الرافعة المالية مقياسا بمضاعف حقوق الملكية،  $\ln TA$  لوغريتم الطبيعي لاجمالي الموجودات لقياس حجم المصرف،  $Age$  عمر المصرف،  $IFRS * \ln CCC$  متغير التفاعل مابين تبني معايير التقارير المالية الدولية مع دورة تحويل الى النقدية بغرض قياس أثر الاعتدالي للتبني على العلاقة بين ادارة رأس المال والاداء المالي للمصارف الخاصة بالسوق،  $\varepsilon$  حد الخطأ، و  $\beta_1 - \beta_5$  معاملات.

## 1.8 متغيرات الدراسة

### 1.8.1. المتغير التابع:

إن النسب المالية هي مؤشرات مفيدة حيث تعكس الأداء المالي للمؤسسات، ويمكن حسابها من القوائم المالية. ولاختبار أثر ادارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف يستخدم التحليل متعدد المتغيرات الذي يعتمد على نسبتين لقياس أداء المصارف:

**العائد على الموجودات:** ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على إجمالي الموجودات، ويعبر هذا المقياس عن مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع موجوداتها، كما يقيس كفاءة المصرف وإدارتها في استخدام موجوداتها الاستخدام الأمثل، من أجل تحقيق أهداف المساهمين المتمثلة بتعظيم الأرباح وتعتمد بشكل كبير على نوع الاستثمارات، وحجم الموجودات المستخدمة فيهما، ومن ثم فهو يستخدم لمقارنة الأداء المالي بين المؤسسات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن

استثمار الموجودات. فان نسبة العائد على الموجودات تعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل الأموال المستثمرة إلى الربحية (سلمان، 2013).

**العائد على حقوق الملكية:** ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على حقوق الملكية للمصرف، ويستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين، ومن ثم معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم، كمرودود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم. وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة المصارف في توظيف أموال المساهمين (الحمدان والقضاة، 2013).

### 1.8.2. المتغير المستقل:

تتمثل المتغيرات المستقلة بمقاييس ادارة رأس المال العامل كدورة التحويل الى النقدية، والتي هي الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ البدء بعملية الإستثمار وحتى تاريخ الحصول على النقد من تقديم الخدمة النهائي (الموسوي والشباني، 2017). وتستعمل هذه المقياس كأداة لتقييم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ولا سيما قصيرة الأجل. لذا فارتفاع دورة التحويل النقد يزيد من احتمالات تمكن المصرف إلى تغطية المتطلبات طويلة الاجل، و عدم التعرض لمخاطر الإفلاس والتصفية، وفي نفس الوقت عدم تسبب تضارب المصالح بين الدائنين والمالكين. يتم حساب دورة التحويل النقد على وفق الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \text{دورة التحويل النقد} &= \text{فترة تحصيل ذمم مدينة} - \text{فترة سداد ذمم دائنة} \\ \text{فترة تحصيل ذمم مدينة} &= \text{موجودات المتداولة} / \text{فوائد المدينة} * 365 \\ \text{فترة سداد ذمم دائنة} &= \text{قروض قصيرة الاجل} / \text{فوائد الدائنة} * 365 \end{aligned}$$

### 1.8.3. المتغيرات الضابطة:

من أجل التقاط العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والاداء المالي للمصارف بأكثر الدقة، فإننا نتحكم في عدد من المتغيرات الضابطة، في نموذج الانحدار متعدد المتغيرات، بهدف التحكم في خصائص الشركة، بما يتوافق مع الدراسات (النابوت، 2019). ومن المتغيرات الضابطة المختارة:

**نسبة الموجودات إلى حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة إجمالي الموجودات إلى إجمالي حقوق المساهمين، والتي تسمى أيضاً مضاعف حقوق الملكية (Equity Multiplier). ونظراً لأن الموجودات تساوي المطلوبات وحقوق المساهمين، فإن نسبة الموجودات إلى حقوق الملكية هي مقياس غير مباشر لالتزامات المؤسسة، ومن خلال تحليل هذه النسبة، يمكن معرفة إلى أي مدى يتم تمويل الأعمال بوساطة حقوق الملكية أو الدين (عنان، 2013). ويقاس هذه النسبة مستوى الرافعة المالية بالمصرف غير مباشراً أو تشير الى مستوى حقوق الملكية مقارنة بقروض في إجمالي الموجودات. إن هذه النسبة تعدّ مؤشراً لحجم المخاطر المحتملة التي يواجهها المصرف من حيث عبء الديون (Abdullah and Tursoy, 2019).

**حجم المصرف:** ويقاس باللوغريتم الطبيعي لاجمالي الموجودات. هناك عدم وضوح في تأثير الحجم على أداء المؤسسات، ولكن هناك إجماعاً على أن حجم المؤسسة له تأثير على مستوى الأداء للشركة، فالمؤسسات الكبيرة قد تولد أداء متميزاً، لأنها الأكثر قدرة على استخدام وفورات الحجم، ولديها القدرة على تنظيم أنشطتها بكفاءة كبيرة (Margaritis and Psillaki, 2010)، وفي السياق نفسه كتب (Kira, 2013) بأن حجم المؤسسة من الممكن أن يكون له تأثير موجب على أداء المؤسسة، حيث تستطيع المؤسسات الكبيرة الحصول على صفقات أفضل سواء في سوق المال أو أسواق عناصر الإنتاج الأخرى.

**عمر المصرف:** يقاس عمر المصرف بعدد سنوات ممارسة المصرف لنشاطه من تاريخ التأسيس وحتى تاريخ الحصول على البيانات السنوية في ذلك العام. إذ يتوقع ان أطول قدم عمر المصرف يجعله معروفاً أكثر من غيره لدى الزبائن مما يزيد من ثقتهم به وبالقائمين على ادارته وهذا سوف ينعكس ايجابا على ربحية المصرف من نشاط منح القروض والتسهيلات الائتمانية (هناوي، 2017).

**تبني المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية:** هي متغير وهمي يتم التحكم فيه من أجل التقاط التغييرات التنظيمية والمحاسبية والمالية في سوق العراق للأوراق المالية بالنسبة لاعداد التقارير المالية خاصة بالمصارف المدرجة في السوق. ان واجب على المصارف المدرجة اعداد التقاريرهم المالية باعتماد على المعايير التقارير المالية الدولية من السنة المالية 2016، وفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي. من الممكن ان نتوقع الأثر السلبي للتبني على الأداء المالي للشركات خاصة في السنوات البداية للتبني بسبب عدم وجود خبرة وكفاءة كافية في السوق لسيطرة على مميزات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية لزيادة الشفافية والوحدة اللغة القوائم المالية. (Abdullah and Tursoy, 2019).

## 2. دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة لها علاقة مع موضوع البحث:

**فقد تناولت دراسة (العرومطي، 2017) أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2011 - 2015).** واستخدمت الباحثة مكونات إدارة رأس المال العامل متمثلة بمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون، ومتوسط فترة تحصيل الذمم المدينة، ومتوسط فترة تسديد الذمم الدائنة كمتغيرات مستقلة، كما إن العائد على الموجودات وهامش صافي الربح كمتغيرات تابعة. وبرزت أهم النتائج بوجود أثر لكفاءة إدارة رأس المال العامل على عائد على الموجودات وهامش الربح، ووجود أثر سلبي لكل من متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون وفترة تحصيل الذمم المدينة على الأداء المالي، ووجد أثر موجب لمتوسط فترة تسديد الذمم الدائنة على الأداء المالي. وأوصت الدراسة المؤسسات الصناعية الاردنية ان تحرص على تخفيض فترة تحويل المخزون وفترة تحصيل الذمم المدينة، وتوطيد علاقة المؤسسة مع الموردين و ذلك لتحسين سياسة الائتمان وتحسين شروط سداد الذمم للموردين.

**اما دراسة (النابوط، 2019) فقد اهتمت بمعرفة أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل المتحفظة والمجازفة والمعتدلة على ربحية المؤسسات مقاسة بمعدل العائد على الاستثمار، وتم تطبيق الدراسة على (9) شركات الأغذية المدرجة في بورصة عمان، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لإختبار**

فرضيات الدراسة. وبرزت النتائج وجود أثر سلبي لكل من الاستراتيجية المتحفظة والاستراتيجية المجازفة في إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية، في حين تبين وجود أثر إيجابي للاستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية. وأوصت الدراسة الى العمل على تطبيق الاستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل والتي تضمن تحقيق المستويات الملائمة لإدارة رأس المال العامل في المؤسسات من خلال تخفيض فترة تحصيل الذمم المدينة ما أمكن بشكل لا يؤثر على علاقة المؤسسة مع العملاء، وزيادة فترة السداد ما أمكن بشكل لا يؤثر على علاقة المؤسسة مع الموردون.

**بينما** تناولت دراسة (Hamid et al., 2017) العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية المؤسسات، وكانت عينة الدراسة عبارة عن (92) شركة من قطاع المنسوجات في الباكستان للفترة ما بين عام (2006-2014). وعالجت الدراسة تأثير كل من المتغيرات المتمثلة في متوسط فترة التحصيل، ومتوسط فترة السداد، ودورة تحويل النقد، والرافعة المالية، وحجم المؤسسة على صافي الأرباح التشغيلية. واستخدم الباحث معامل الارتباط وتحليل الانحدار لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة أن إدارة رأس المال العامل لها تأثير سلبي على ربحية المؤسسات في قطاع المنسوجات الباكستانية، وأظهرت أيضا وجود علاقة طردية بين حجم المؤسسة وربحيته.

اما دراسة (Jędrzejczak-Gas, 2017) فقد بحثت في تأثير استراتيجيات إدارة صافي رأس المال العامل على إدارة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في شركات المقاولات في بولندا، وتكون مجتمع الدراسة من (28) شركة تعمل في مجال البناء، وتم اختيار (12) شركة بناءً على مدى توافر البيانات المالية لها خلال فترة دراسة (2009 - 2017) وتم جمع البيانات المالية للشركات موضع الدراسة من بورصة نيوكونكت. واستخدم الباحث معدل دوران المخزون، ومعدل دوران الذمم المدينة، ونسبة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة كمؤشرات لإدارة رأس المال العامل ومقارنتها بمتوسط القطاع بحسب ما هو مدرج في سوق نيوكونكت، وأظهرت النتائج أن المؤسسات تتبع استراتيجيات مختلفة في إدارة رأس مالها العامل.

اما دراسة (Rahaman et al., 2018) بينت أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية شركات الأدوية المدرجة في بورصة دكا في بنغلادش كعينة الدراسة التي توافر المعلومات المالية لها للفترة ما بين (2012 - 2016). وقام الباحثون باستخدام المتوسط المعياري والانحراف المعياري ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار كأدوات إحصائية لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن رأس المال العامل يلعب دور هاماً في ربحية المؤسسة، من خلال الإدارة الفعالة لمكونات رأس المال العامل التي تؤدي الى ارتفاع ربحية المؤسسات، وأوصت الدراسة المؤسسات بزيادة كفاءة إدارة مكونات رأس المال العامل لتحسين ربحيتها، والعمل على زيادة هامش الربح من خلال تحسين فترة تحصيل الذمم المدينة والعمل على تقليل دورة التحويل الى نقد.

وفي إطار تحديد العلاقة بين البحث الحالي ودراسات سابقة يظهر إن البحث الحالي يمثل إمتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع رأس المال العامل ودوره في تقييم مستوى الأداء المالي المصرفي،



وقد ساهمت الدراسات السابقة بشكل كبير في إغناء موضوع البحث الحالي، سواء كان ذلك في مراحل تحديد متغيرات البحث وتعريفها، أو في تحديد طبيعة واتجاهات مشكلة البحث، إلا أن هناك أوجه شبه وإختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة. فبالنسبة لأوجه الشبه أن هذا البحث لا تختلف عن الدراسات السابقة من حيث تناولها موضوع رأس المال العامل كمتغير رئيسي للبحث. بينما أوجه الإختلاف التي ميزت هذا البحث عن الدراسات الأخرى فهو اعتماد البحث الحالي على العوامل الأكثر تأثيراً في تقييم مستوى الأداء المالي المصرفي واستخدام بيانات مالية حديثة إضافة إلى الاهتمام بمستوى الشمولية في الجوانب التحليلية لأن عينة هذا البحث شملت جميع المؤسسات المدرجة في السوق العراقي للاوراق المالية.

### 3. الاطار المفاهيمي لرأس المال العامل والأداء المالي

#### 3.1. مفهوم رأس المال العامل:

اختلف الباحثون في تعريفهم وتفسيرهم لرأس المال العامل وكان من أكثرها شيوعاً واستخداماً هما مفهومي إجمالي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل. يقصد إجمالي رأس المال العامل إجمالي استثمارات المؤسسة في الموجودات المتداولة، التي تستطيع المؤسسة تحويلها إلى نقد خلال سنة أو دورة تشغيلية أيهما أطول، وتشمل بنود الموجودات المتداولة على النقد والاوراق المالية قصيرة الأجل والمخزون والذمم المدينة والمصاريف المدفوعة مقدماً والإيرادات مستحقة القبض، أي ان هذا التعريف لم يتطرق للالتزامات المتداولة بل كان جل اهتمامه موجه نحو الموجودات المتداولة (كافي، 2017). ويقوم هذا التعريف على تقسيم الموجودات إلى أصول غير متداولة أو تابعة بطيء الحركة، وأصول متداولة ذات طابع سريع الحركة، وذلك عبر الدورة التشغيلية التي تبدأ بحالة من النقد ومن ثم تتحول إلى بضاعة ومن ثم إلى ذمم مدينة ومن ثم تعود إلى نقد، لتبدأ من جديد دورة أخرى وتتتابع الدورات التشغيلية وهكذا (Zawaira & Mutenheri, 2014).

كما صافي رأس المال العامل هو عبارة عن الموجودات المتداولة مطروحة منها المطلوبات المتداولة، بعبارة أخرى هو الفائض بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وتكمن الأهمية في هذا التعريف انه يعطي مقياساً كمياً واضحاً للتعرف على متانة المركز المالي للشركة، ومقدرتها على الوفاء بالمطلوبات المتداولة عند ميعاد السحقاق (Subramanyam & Wild, 2015). وتعتبر المؤسسة قادرة على مقابلة المطلوبات قصيرة الأجل باستخدام موجوداتها المتداولة عندما يكون صافي رأس المال موجباً، أي عندما يزداد مقدار الموجودات المتداولة المقارنة مع المطلوبات المتداولة (Samuel, 2016) أما إذا كان صافي رأس المال العامل سالباً، بمعنى أن مقدار المطلوبات المتداولة أكبر من الموجودات المتداولة، فتعتبر المؤسسة غير قادرة على تغطية المطلوبات المتداولة باستخدام موجوداتها المتداولة في المدى القصير (حداد، 2014).

### 3.2. مكونات رأس المال العامل:

عرفت بابكر وصالح (2015) رأس المال العامل بأنه الموجودات المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة، وعرفت مكوناتها بأنها عناصر السيولة التي تتكون من النقدية والموجودات التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقد بدون خسارة، وهي الموجودات النقدية وشبه النقدية، وعرفت بانها استثمار لجزء من موارد المنشأة في موجودات قصيرة الأجل للمحافظة على المال وتنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادة في قيمة الأموال، وهي استخدامات موارد المصرف التي تتفاوت من حيث درجة سيولتها وربحياتها والتي تتضمن السيولة النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، والقروض والسلفيات، وعليه يمكن تعريف مكونات رأس المال العامل المصرفي بأنها استخدام المصرف لموارده في أصول تمتاز بسهولة تحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها دون تحمل تكاليف إضافية.

كما يرى عقل (2014) ان إدارة رأس المال العامل تعد من وظائف الإدارة المالية، اذ ان المرحلة الأولى تنتبئ من حاجة المؤسسة في الاستثمار في الموجودات المتداولة، ليأتي بعدها المرحلة الثانية والتي تهتم بتدبير الموارد المالية اللازمة لكي تمارس المؤسسة نشاطها الذي نشأ من أجله، تمهيدا للوظيفة التي تهتم بتوزيع الموارد باختلافها توزيعاً اقتصادياً لتحقيق أكبر عائد ممكن من خلال الموازنة بين السيولة والربحية، ومن المكونات رأس المال العامل:

#### أ. النقد والنقد المكافئ:

يعتبر النقد معياراً مطلقاً للسيولة، ويقصد به النقد في الصندوق أو في البنك، اما النقد المكافئ فهو عبارة عن الموجودات الغير مقيدة المتاحة للاستخدام الفوري من خلال سهولة تحويلها لنقد، مثل أوراق مالية واذونات خزينة وشهادات إيداع (Kasozi, 2017). وعرف (عقل، 2014) النقد والنقد المكافئ على انه النقد في الصندوق والرصدة في البنك وشبه النقد كالودائع لأجل والأوراق المالية القابلة للتسييل السريع.

ويعتبر النقد والنقد المكافئ من الموجودات المتداولة الأعلى سيولة في موجودات المؤسسة لأنه متاح للاستخدام عند الحاجة إليه ومن دون أدنى خسائر ( النعيمي والخرشة، 2015) وتعرف إدارة النقدية على أنها جمع وتوزيع واستثمار النقد بكل كفاءة وفاعلية، وبحيث تحتفظ المؤسسة به من أجل استمرارية العمليات التشغيلية، وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة (آل شبيب، 2013).

ولربما تعتبر إدارة النقد والنقد المكافئ من أكثر إدارات مكونات رأس المال العامل أهمية، وذلك لأن النقد والنقد المكافئ يعتبر خط الدفاع الأول الذي تلجأ اليه المؤسسة لمواصلة عملياتها التشغيلية اليومية ولمواجهة المطلوبات المستحقة عليها في تواريخ الاستحقاق وتساعد إدارة النقدية المؤسسة باستخدام النقد واستثماره في العمليات التشغيلية كلما كان ذلك ممكناً من أجل تحقيق ارباح (Kasozi, 2017)، كما أن إدارة النقدية تحقق أحد الأهداف الفرعية للإدارة المالية وهو هدف السيولة الذي يساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي للشركة المتمثل في تعظيم ثروة الملاك (الشوارة، 2013).

وهناك منافع وتكاليف للاحتفاظ بالنقد، اذ تنبع منافع الاحتفاظ بالنقد من انخفاض مخاطر السيولة وعدم القدرة على سداد المطلوبات قصيرة الأجل أما التكاليف فهي تكاليف الاستثمار في رأس المال العامل التي تضم تكاليف تشغيلية وتكاليف تمويلية وتكاليف الفرصة البديلة (النعيمة واخرون، 2017).

وأشار (Ehrhardt & Brigham, 2011) والاقتصادي كينز في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمالة والفوائد والنقود" أن هناك دوافع للشركة للاحتفاظ بالسيولة وعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، ويقصد بها ان المؤسسة تفضل حيازة أرصدة نقدية لأنها تعتبر الأصل الوحيد الذي لا يحتاج الى إسالة، ووضح كينز الدوافع النفسية للسيولة في ثلاثة جوانب: الاحتفاظ بالنقد بغرض المعاملات أو الاحتفاظ بالنقد بغرض الاحتياط أو الاحتفاظ بالنقد بغرض المضاربة.

ويرى الباحثون ان إدارة النقد من القضايا الحساسة والهامة في المصارف، حيث أن عدم الاحتفاظ بنقد كاف قد يؤدي الى فشل المصارف في المحافظة على سيولة كافية، وقد يؤدي الى فوات الفرص وإمكانية إفلاس المصارف، عندما تلجأ المصرف الى الاحتفاظ بنقد مرتفع قد يقود المصرف الى فشل في تحقيق تشغيل الموارد وبأقصى ربحية ممكنة.

#### ب. التسهيلات المصرفية:

عرفت بأنها نوع من الائتمان تقدمه المصارف خدمة لعملائها وهي (خربوش، 1999):

الاقراض المباشر: قروض نقدية قصيرة الأجل تستحق خلال عام أو متوسطة الأجل تتراوح بين عام إلى خمس أعوام أو طويلة الأجل تزيد عن خمس أعوام تقدمها المصارف لعملائها من الأفراد والهيئات الحكومية.

الائتمان المصرفي: الحصول على الثروة من قبل الممول مقابل السداد في المستقبل، او أنه التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل الموجودات المختلفة ولفترة زمنية معينة مقابل تكلفة يتحملها العملاء (شيحة، 1999)، ويشمل القروض وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان (بابكر، 2014).

الشيك: أمر مكتوب وفقاً لشكل معين يتضمن أمراً صادراً من الساحب محرر الشيك إلى المصرف بدفع مبلغ معين لأمر شخص ثالث يعرف بالمستفيد أو لحامله وذلك بمجرد تقديمه للمصرف أي انه مستحق الدفع فوراً.

خصم الأوراق التجارية: اتفاق يعجل به البنك الخصم لطالب الخصم قيمة ورقة تجارية أو سند قابل للتداول أو مجرد حق آخر مخصصاً منها مبلغ يتناسب مع المدة الباقية حتى استيفاء قيمة الحق عند حلول أجل الورقة أو السند ذلك مقابل أن ينقل طالب الخصم إلى البنك هذا الحق على سبيل التمليك وان يضمن وفاءه عند حلول الأجل (العلی، 2005).

الاعتمادات المستندية: الاعتماد المستندي، تعهد كتابي يحرره المصرف بناءً على طلب عميله على أن يلتزم المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديم مستندات الشحن بالشروط المتفق عليها.

بطاقات الائءمان: مسءنء يعطفه المصرف لعمفه بناءً على عقء بفنهما فمكنه من شراء السلع والءءماء ممن فعءمء المسءنء ءون ءفع الءمن ءالاً لءضمنه الءزام المصءر بالءفع، وما فمكن من سءب نقوء من المصارف.

ءطاباء الضمان: تعءء كءابف فصءر عن البنك بناءً على طلب عمفه بءفع مبلع نقءف معفن أو قابل للءعبفن بمءرء ان فطلب المسءففء ءلك من البنك ءلال مءة مءءءة (زءءر، 2002).  
الكمبفالة: صك مءرر وفقا لشكل معفن فءضمن أمرا من الساءب إلى شءص المسءوب علىه بءفع مبلع معفن أو قابل للءعبفن لأمر المسءففء أو لءامل الصك فف ءارفء مءءء (عءءالله، 2009).

### ء. الءساباء المءفنة:

ءءكون نءفءة لقفام المصرف بمنء الاءءمان للعملاء وهو ما فعرف بءزم البفوع المؤءلة لاغراض ءءارفة أو اسءهلاكة، ءشكل الءساباء المءفنة عنصرأ أساسفا من مءونات رأس المال العامل وءعبءر أقل سفولة من النقءفة والاسءءماراء المؤقءة وأكثر سفولة من المءزون وءنءء من سفاسة البفع بالأءل الءف ءمارسه معظم منشاءء الأعمال. وءعبءر اءء عناصر اسءءءاماء الأموال الءف ءنءء عن السفاسة الاءءمانفة للمصرف الءف ءصاع بشكل فزفء المبفعاء فءءءب العملاء، وهف أموال مءءمة فمكن ان ءءقق المنشاءء منها أرباع أو ءسائر نءفءة لءكءفة الفرص الضائعة. عرفء الءساباء المءفنة بأنها المبالغ المسءقءة على العملاء والناشئة عن معاملاء ءم انءازها فف سفاق أعمال المصرف العاءفة وءشمل أوراق القفض والمبالغ الواءبة الءءصفل وعرفء بأنها الءفون الءف ءكونء نءفءة لممارسة المصرف لنشاطه الءسوفف بفاءء سفاساء لءءب مزفءا من العملاء من فزءة ءصءه السوففة من الاءسءءماراء وبالفالف فزءة الأرباع وءءوف ءساباء مءفنة ءفءة وءساباء مشكوك فف ءءصفلها وءفون مءءومة نءفءة لاءلان المءففنن ففلاسهم (ءماء، 2005).

### ء. المصارف المءفوعة مقءما:

هف مبالغ ءفعءها الشركة ءلال الفءرة الءالفه مقابل ءءماء ولم ءءصله بعء لأنها ءءص فءراء زمنية مسءقبلفة، وبالاءءماء على مباء الاسءءقاق فانه فءب ان ءأءء كل سنة ما فءصها من مصارف، لءا ءعبءر هءه المصارف موءوءاء مءءاوله الف ءفن اسءءقاقها (كافف، 2017).

### ء. الإبراءاء مسءقءة القفض:

هف ءءماء قءمءها الشركة ءلال الفءرة المالفه، ولم ءقم الشركة بءءصفل المبالغ المءائففة من ءءقق هءه الءءماء ءءف نءافه الفءرة المالفه (النابوء، 2019).

### 3.3. مفهوء الأءاء المالف:

فعءبر الأءاء المالف من فبرز المفاهفم الءف ءءظف باءءمام العءفء من الباءءفن نظراً لأهمفءه فف ءءقق الأهداف الرئفسفة للمؤسساء كالبقاء والاسءءمارفة فعرف (ءاءن وءقصف، 2014) الأءاء المالف على أنه مؤشر لمءى مساهمة الأنشطة فف ءلق الكفاءه والفاعلفة فف اسءءءام الموارء المالفه المءاءة، من ءلال

بلوغ الاهداف المالىة بأقل التكاليف المالىة، من خلال التعريف اعلاه نرى بأن الاهداف المالىة المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل المؤسسة وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالىة المتاحة. وكما يعرف (عصام، 2012) كذلك على أنه مدى نجاح المنشأة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الاهداف المحددة من طرف الإدارة وهنا يمكن القول بأن الأداء المالى لا يتحقق إلا من خلال استغلال المؤسسة لمواردها بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق اهدافها المخطط لها من قبل الإدارة.

فيمثل الأداء المالى مرآة عاكسة لأداء المؤسسات والمصارف حيث يركز على استخدام مؤشرات مالىة لقياس مدى إنجاز الاهداف و يعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الدعم الأساسى للأعمال المختلفة التى تمارسها المؤسسة، ويساهم في توفير الموارد المالىة و تزويد المؤسسة بفرص إستثمارىة في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الخطيب، 2010).

#### 3.4. مؤشرات الأداء المالى:

اتجه الباحثون والمهتمون في مجال الاستثمار والتحليل المالى نحو تطوير مقاييس لتقييم الأداء التى يتم الاستثمار بها من قبل المستثمر و توجيه الاستثمارات نحو ما يعظم الثروة، بناءً لذلك المنطلق ظهرت مقاييس تخدم أغراض تقييم الأداء المالى وبالتالي تعكس مدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في انشطتها. ولعل من أهم المقاييس المتعارف عليها في هذا المجال ما يعرف بالنسب المالىة: (مطر، 2016؛ Ross & et.al, 2013).

**العائد على الموجودات:** ويوضح قيمة العائد المحقق من كل دينار مستثمر في موجودات المنشأة وذلك بغض النظر عن مصدر تمويلها داخلياً كان أم خارجياً، ويحدد هذا المؤشر من خلال تقسيم صافى الربح بعد الضريبة على مجموع الموجودات.

**العائد على حقوق الملكية:** ويوضح قيمة العائد المحقق من كل دينار يستثمره حملة الأسهم العادية في أنشطة المنشأة، ويحدد بصافى الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة على مجموع حقوق المساهمين العاديين.

#### 3.5. إدارة رأس المال العامل والأداء المالى:

ينظر إلى إدارة رأس المال العامل كمؤشر على فاعلية المنشأة في إدارة سيولتها وعملياتها التشغيلية، فإذا انخفض رأس المال العامل بشكل كبير دل ذلك على ضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالمطلوبات قصيرة الأجل وبالتالي زيادة مستوى مخاطر سيولتها، وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع رأس المال العامل بشكل كبير دليل على أن المؤسسة غير فعالة في إدارة عملياتها التشغيلية لذا فإن رأس المال العامل يحظى بأهمية كبيرة لدى المؤسسات، وذلك يعود إلى ان النسبة الأكبر من حالات فشلها يعزى إلى ضعف القرارات المتعلقة بإدارت هو من الاهداف الرئيسة لإدارة رأس المال العامل إيجاد دورة تشغيلية تحقق هدف السيولة و الربحية بكفاية، ويتم ذلك عن طريق تحويل الموجودات الى سيولة بشراء السلع الجاهزة

وبيعها مع الحصول على الربح، في كل مرة يؤدي ذلك إلى تحسين الربحية. كما أن تكرار مرات البيع يزيد من التدفق النقدي إلى داخل المنشأة مما ينتج عنه تحسن في السيولة. لذا تعتبر إدارة رأس المال العامل من الأهداف الأساسية للإدارة المالية، وكلما زادت الكفاءة في إدارته كلما زادت الكفاءة وزادت معها الربحية والمقدرة على الوفاء بالمطلوبات (التميمي والقيسي، 2012).

وتهدف الكفاءة في إدارة رأس المال العامل الى الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة مع تحقيق الربحية وتجنب المخاطر، إذ تنطوي إدارة رأس المال العامل على التوفيق بين طبيعة الموجودات المتداولة وبين طبيعة المطلوبات المتداولة التي تستخدم لتمويلها حتى يمكن الحفاظ على درجة الخطر التي تتعرض لها المؤسسة عند حدها الأدنى، وذلك عن طريق تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يخفض التكلفة ويعظم الربحية وبالتالي الاسهام في تعظيم قيمة المنشأة (راضي، 2009).

#### 4. الجانب التطبيقي للبحث

##### 4.1. نبذة مختصرة عن مجتمع وعينة البحث:

هيئة الاوراق المالية العراقية هي جهة رقابية منظمة لسوق راس المال انشأت بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 وتمتع بالاستقلال المالي والاداري والهدف من انشائها حماية المستثمرين بالاوراق المالية في سوق الاوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية السوق من المخاطر التي قد يتعرض لها ويقوم على ادارة الهيئة والاشراف على شؤونها مجلس يتألف من خمسة مفوضين بضمنهم الرئيس ونائبه متفرغين والاعضاء الباقين غير متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص ويناط بالمجلس مهام عديدة لتحقيق الاهداف وتشمل اعداد مشاريع القوانين والانظمة واصدار التعليمات والموافقة على التعليمات والانظمة الداخلية الخاصة بأسواق المال ومركز الايداع ومنح التراخيص للاسواق وشركات الوساطة والموافقة على ادراج الاوراق المالية في السوق.

لا شك أن وجود الجهاز المصرفي المتطور والقادر على جذب الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة وفاعلية ومن ثم إعادة توظيفها في مجالات استثمارية مجدية في أي بلد يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات داخل هذا البلد، ويساهم بشكل فاعل في تحقيق التطور والتنمية المستدامة في مختلف المجالات وعلى الأصعدة جميعها. وفي العراق خصوصا وفي ظل البيئة الاقتصادية والاستثمارية الحالية يتطلب الحال وجود جهاز مصرفي يساهم بشكل كبير في تطور البلد وتنشيط النواحي الاستثمارية فيه والمساهمة في جذب الأموال لاستثمارها في المشروعات الاستثمارية وذلك عبر المساهمة المباشرة في رؤوس أموال تلك المشروعات أو منح تسهيلات ائتمانية وقروض أو الترويج لقيامها وتأدية الخدمات المصرفية المتطورة كافة بما يجعلها مؤهلة للقيام بدور مهم في توفير مناخ الاستثمار في العراق وتطويره، ومن هذا المجال اتجهت البحث إلى البحث والتحليل في القطاع المصرفي العراقي وخصوصا المصارف المدرجة في هيئة الاوراق المالية - السوق النظامي في العراق وتناول موضوعات في غاية الأهمية للعمل المصرفي والمتمثلة في رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف، إذ تمثل مجتمع البحث في المصارف العاملة ضمن الجهاز المصرفي في العراق ومن بين هذا المجتمع تم اختيار عينة تتمثل في المصارف

المدرجة في هيئة الاوراق المالية - السوق النظامي في العراق والبالغ عددها (15) مصرف تجارية (كما في جدول 1) وذلك كعينة قصدية تم اختيارها من قبل الباحثون كمجال للبحث.

**جدول (1): مصارف عينة البحث**

ت	اسم المصرف	التأسيس	ت	اسم المصرف	التأسيس
1	المصرف التجاري العراقي	1992	9	مصرف الشمال	2003
2	المصرف العراقي الاسلامي	1992	10	مصرف المنصور للإستثمار	2005
3	المصرف المتحد للاستثمار	1994	11	مصرف الموصل	2001
4	مصرف اشور الدولي	2005	12	مصرف بابل	1999
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	13	مصرف بغداد	1992
6	مصرف الاهلي العراقي	1995	14	مصرف سومر التجاري	1999
7	مصرف الخليج التجاري	1999	15	مصرف كوردستان	2005
8	مصرف الشرق الاوسط	1993			

بيانات الجدول من اعداد الباحثون

**4.2. الإحصائيات الوصفية:**

يوضح جدول (2) تلخيصاً للإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف محل البحث، والتي حسبت من قوائمها المالية، حيث يظهر المتوسط والوسيط وأعلى قيمة وأقل قيمة والانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات. إن معدلات العائد مقاسة بالعائد على الموجودات، كان متوسطها (0.028)، أما معدلات العائد على حقوق الملكية فكان متوسطها (0.083). وهذا يعكس أن المصارف العراقية تحقق معدلات أرباح جيدة. كما يظهر الجدول أن متوسط دورة تحويل النقد (0.75)، فكلما طالت دورة تحويل النقد كلما احتاج المصرف لرأس مال أكبر والعكس صحيح. كما يظهر ان متوسط الموجودات الى حقوق الملكية (2.89) وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من الأموال المستثمرة في المصارف العراقية (الموجودات) مصدرها من الديون، بشقيها قصيرة وطويلة الأجل. كما يظهر الجدول أن متوسط حجم المصرف (26.28) بالوغاريتم الطبيعي. أما بالنسبة لحجم المصرف فكان متوسطه (14.7) سنة للعينة المصارف في العراق.

**جدول (2): نتائج الإحصائيات الوصفية**

عدد المشاهدات	قيمة الاحتمالية	جاركو-بيررا	الانحراف المعياري	القيم الادنى	القيم الاعلى	الوسط الحسابي	ROA
210	0.001	13.732	0.013	0.0037	0.0480	0.0279	

210	0.000	17.914	0.045	0.0100	0.1491	0.0825	ROE
210	0.000	18.703	0.771	-0.3184	2.0640	0.7150	InCCC
210	0.000	16.811	0.556	2.0734	3.6947	2.8935	EM
210	0.002	12.522	0.684	25.1453	27.1843	26.2852	LNTA
210	0.002	12.860	4.041	8.2000	21.2000	14.7000	AGE

بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية

#### 4.3. معامل الارتباط:

تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة من جهة وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها، والذي يشير إلى ما يعرف بالارتباط المزدوج بين المتغيرين والمتعدد بين أكثر من متغيرين. مما يؤثر ذلك سلبيا على صدق نتائج الانحدار ويلاحظ من الجدول (2) أن العلاقة بين المتغيرات التابعة، العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية قوية موجبة (0.77) لان كلا المتغيرين يقيسان الاداء المالي للمصرف بالمثل، لكن من منظور المختلف. كما يظهر الجدول أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة، لدورة التحويل النقد مع اجمالي الموجودات وعمر المصرف (0.18) و (0.14) على التوالي. وأن العلاقة بين مضاعف حقوق الملكية و حجم المصرف (0.18)، وبينها وبين عمر المصرف كان سالبة (-0.26). بينما علاقة حجم المصرف مع عمر المصرف موجبة 20% وهي ايضا ضعيفة. وهذا يعنى عدم وجود الارتباط المزدوج أو المتعدد بين المتغيرات المستقلة للنموذج.

#### جدول (3): نتائج معامل الارتباط

AGE	LNTA	EM	InCCC	ROE	ROA	المتغيرات
					1.00	ROA
				1.00	0.773***	ROE
			1.00	-0.026	0.037	InCCC
		1.00	-0.078	0.626***	0.772***	EM
	1.00	0.182***	0.180***	0.188***	0.084	LNTA
1.00	0.203***	-0.26***	0.139**	-0.28***	-0.34***	AGE

\*\*\* دلالة احصائية على مستوى 1%، \*\* دلالة احصائية على مستوى 5%.

بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية



#### 4.4. اختبار جذر الوحدة:

بههدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات البحث خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. فإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي  $I(0)$ . أو إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي  $I(1)$ . ويلاحظ من نتائج اختبارات جذر الوحدة من جدول (3) أن السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية لكل المتغيرات البحث أي إنها متكاملة من الرتبة صفر. وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الدراسة لسبب وجود جذر الوحدة بالنسبة لكل المتغيرات على وحدهم.

#### جدول (4): نتائج اختبارات جذر الوحدة

المتغيرات	LLC $t^*$	ADF Fisher Chi-square	Results
ROA	-3.44***	53.23***	رفض الفرضية الاساسية
ROE	-3.04 ***	49.22***	رفض الفرضية الاساسية
InCCC	-3.03 ***	44.20**	رفض الفرضية الاساسية
EM	-2.24 **	41.31*	رفض الفرضية الاساسية
InTA	-5.56 ***	41.60*	رفض الفرضية الاساسية

\*\*\* دلالة احصائية على مستوى 1%، \*\* دلالة احصائية على مستوى 5%، ودلالة احصائية على مستوى 10%. بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية

#### 4.5. تحليل الانحدار:

يظهر جدول (5) نتائج تحليل الانحدار لنموذجين المربعات الدنيا المجمع. أن المتغير التابع عائد على الموجودات في نموذج (2) و عائد على حقوق الملكية في نموذج (3) لقياس الاداء المالي للمصارف.

#### جدول (5): نتائج تحليل الانحدار لنموذج المربعات الدنيا المجمع

المتغيرات	نموذج (1) عائد على الموجودات		نموذج (2) عائد على حقوق الملكية	
	المعامل	$t^*$ و قيمة الاحتمالية	المعامل	$t^*$ و قيمة الاحتمالية
الثابت	-0.505 (0.0508)	-9.929***	-1.405 (0.1478)	-9.507***
InCCC	-0.004 (0.0016)	-2.626***	-0.016 (0.0047)	-3.316***

4.778***	0.039 (0.0083)	0.830	0.002 (0.0028)	EM
8.398***	0.057 (0.0068)	9.449***	0.022 (0.0023)	InTA
-5.451***	-0.008 (0.0014)	-7.108***	-0.003 (0.0005)	Age
-3.349***	-0.012 (0.0036)	-4.455***	-0.006 (0.0013)	IFRS*InCCC
	0.777		0.699	مربع R
	0.772		0.692	مربع R المعدل
	142.56		94.998	F – الاحصائية
	0.000		0.000	القيمة الاحتمالية
	2.478		2.459	اختبار درين واتسون

قيم بين القوسين الخطأ المعياري للمعامل، \*\*\* دلالة احصائية على مستوى 1%، \*\* دلالة احصائية على مستوى 5%، ودلالة احصائية على مستوى 10%.

بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية.

وفقا لنتائج تحليل الانحدار في الجدول (5)، يظهر أن معامل دوران تحويل النقد دائما سالب وذو دلالة احصائية لكل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمته (-0.004) و (-0.016) على التوالي. وهذا يعني أن زيادة في دورة التحويل النقد (فترة تحصيل ذمم مدينة – فترة سداد ذمم دائنة) له اثر سلبي على الاداء المالي للمصارف العراقية. إذا زادت دورة التحويل النقد بنسبة 1%، فإن العائد على الموجودات يزيد بنسبة 0.004% والعائد على حقوق الملكية يزيد بنسبة 0.016%.

وتظهر أن معامل EM (نسبة مضاعف حقوق الملكية لقياس الرافعة المالية) يظهر موجبا وذو دلالة احصائية لل ROE بصورة دائمة، حيث بلغت قيمته (0.039)، ولكنها ليست ذات دلالة احصائية على ROA. وأن معامل حجم المصرف دائما موجب وذو دلالة احصائية في نموذجين (1) و(2)، حيث بلغت قيمتها (0.02) (0.06) على التوالي. وتظهر النتائج أن عمر المصرف له اثر سلبي وذو دلالة احصائية، حيث بلغت قيمة معامل (-0.003) و (-0.008) على التوالي. وهذا يعني ان نسبة الربحية للمصارف ينخفض مع زيادة عمر المصرف، أي أن ربحية المصارف القديمة أقل من ربحية المصارف الجديدة. وتظهر ايضا النتائج أن متغير IFRS\*InCCC لها تأثير سلبي على الاداء المالي للمصارف وذو دلالة احصائية لكل من ROA و ROE، حيث بلغت قيمته (-0.006) و (-0.012) على التوالي.

وان النسبة التفسيرية لربحية المصارف العراقية من قبل المتغيرات المستقلة المدروسة ومبنى على اساس مربع R المعدل، كانت (69.2%) و (77.2%) لنموذجين (1) و (2).

ولقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار هاوسمان لاختيار النموذج المناسب. وقد أشارت نتائج اختبار هاوسمان إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب لاختبار أثر ادارة رأس المال على الاداء المالي للمصارف العراقية مقيسا بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق

الملكية حيث كانت نسبة الاحتمالية او مستوى المعنوية أكبر من 5% لـ مربع كاي، كما تظهر النتائج في جدول (6).

**جدول (6): نتائج اختبار هاوسمان**

عائد على حقوق الملكية	عائد على الموجودات	
4.645	5.612	الاحصاء مربع كاي
0.461	0.346	القيمة الاحتمالية
عدم رفض الفرضية الأساسية	عدم رفض الفرضية الأساسية	القرار

بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية

يظهر الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار لنموذجي التأثيرات العشوائية. أن المتغير التابع العائد على الموجودات في نموذج (3) والعائد على حقوق الملكية في نموذج (4) لقياس الاداء المالي للمصارف. كما تبين ان النتائج قريب كثيرا للنتائج نموذجين (1) و(2) في جدول (5) لتطبيق نموذج المربعات الدنيا المجمعة.

وفقا لنتائج تحليل الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية في الجدول (7)، يظهر أن معامل دوران تحويل النقد دائما سالب وذو دلالة إحصائية لكل من ROA و ROE، حيث بلغت قيمته (-0.004) و (-0.016) على التوالي. وهذا يعني أن هناك زيادة في دورة التحويل النقد (فترة تحصيل ذمم مدينة – فترة سداد ذمم دائنة)، له اثر سلبي على الاداء المالي للمصارف العراقية. حيث ان زيادة زادت دورة التحويل الى النقد بنسبة 1%، فإن ROA يزيد بنسبة 0.004% و ROE يزيد بنسبة 0.016%. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة ( راضي، Yeboah 2009; Mandiefe, 2016; Godswill et al., 2018; and Agyei, 2012). وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية البديلة للبحث. قد يكون الأساس المنطقي لهذه العلاقة السلبية هو عدم قدرة المصرف على دفع التزاماته قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الفور.

**جدول (7): نتائج تحليل الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية**

نموذج (4) عائد على حقوق الملكية		نموذج (3) عائد على الموجودات		المتغيرات
t* و قيمة الاحتمالية	المعامل	t* و قيمة الاحتمالية	المعامل	
-9.175***	-1.405 (0.1531)	-9.582***	-0.505 (0.0527)	الثابت
-3.200***	-0.016 (0.0049)	-2.534**	-0.004 (0.0017)	lnCCC

4.611***	0.039 (0.0086)	0.801	0.002 (0.0029)	EM
8.105***	0.057 (0.0070)	9.119***	0.022 (0.0024)	lnTA
-5.261***	-0.008 (0.0014)	-6.860***	-0.003 (0.0005)	Age
-3.232***	-0.012 (0.0038)	-4.299***	-0.006 (0.0013)	IFRS*lnCCC
	0.777		0.700	مربع R
	0.772		0.692	مربع R المعدل
	142.56		94.998	F - الاحصائية
	0.000		0.000	قيمة الاحتمالية
	2.478		2.459	اختبار درين واتسون

قيم بين القوسين الخطأ المعياري للمعامل، \*\*\* دلالة احصائية على مستوى 1%، \*\* دلالة احصائية على مستوى 5%، ودلالة احصائية على مستوى 10%.

بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية

كما تظهر أن معامل الرافعة المالية دائما موجب وذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمته (0.039)، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية على العائد على الموجودات. وهذا يعود إلى أن تكاليف الديون منخفضة، ويعني أن زيادة استخدام هذه الديون في تمويل استثمارات المصارف سيؤدي إلى زيادة مستويات أرباحها (Abdullah and Tursoy, 2019; Jouda, 2018).

وأن معامل حجم المصرف يظهر دائما بصورة موجبة وذو دلالة إحصائية في النموذجين (3) و(4)، حيث بلغت قيمتها (0.022) (0.057) على التوالي، وهذا يرجع إلى أن المصارف الكبيرة الحجم تستطيع الاستفادة مما يسمى اقتصاديات الحجم حيث تعمل على زيادة الإنتاجية وخفض الكلفة، كما أنها تكون أكثر تنوعا في نشاطاتها مما يعمل على تنويع مصادر الدخل وتعظيمه (Regehr and Sengupta, 2016; Mandiefe, 2016).

وتظهر النتائج أن عمر المصرف لها اثر سلبي وذو دلالة إحصائية في النموذجين (3) و(4)، حيث بلغت قيمة معاملها (- 0.003) و (- 0.008) على التوالي. وهذا يعني ان خفض نسبة الربحية للمصارف مع زيادة عمر المصرف، أي أن ربحية المصارف القديمة أقل من ربحية المصارف الجديدة. وقد يكون سبب هذا الاثر يعود إلى حقيقة أن المصارف الجديدة تستخدم التقنيات الجديدة في عملياتهم المصرفية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (Muda et al., 2013; Mirzaei et al., 2013).

وتظهر النتائج ايضاً أن معامل IFRS\*InCCC لها تأثير سلبي على الاداء المالي للمصارف وذو دلالة إحصائية لكل من ROA و ROE، حيث بلغت قيمته (-0.006) و (-0.012) على التوالي. وهذا يعنى ان تبني معايير التقارير المالية الدولية في سوق العراق للاوراق المالية منذ 2016 لها تأثير سلبي على العلاقة بين ادارة رأس المال العامل وربحية المصارف المدرجة في السوق العراق للاوراق المالية، بمعنى اخر ان العلاقة تكون ضعيفة بين رأس المال العامل وربحية المصارف في سوق العراق للاوراق المالية بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية لاعداد القوائم المالية في 2016.

## 5. الاستنتاجات والمقترحات

### 5.1. الاستنتاجات:

- تفقر عملية تقييم الاداء المالي في المصارف الى وجود مؤشرات موضوعية كالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وهما ركيزتان في عملية تقييم الأداء المالي وان البحث يمثل محاولة جادة لوضع عملية تقييم الاداء المالي في المصارف موضع التنفيذ من خلال استخدام أدوات تقييم أكثر واقعية.
- ان استخدام النماذج والعلاقات الاحصائية في بناء مقاييس تحديد العلاقة بين متغيرات البحث (إدارة رأس المال العامل وأداء المالي) قد اسهم في تحديد مسار علمي وموضوعي للبحث في العلاقات ما بين المتغيرات التي اسهمت في الوصول الى نتائج واقعية.
- ان استخدام رأس المال العامل من خلال تحليل مكوناته الأكثر تأثيراً وفاعليه في مسار العمل المصرفي يعد توجهاً مقبولاً لدى ادارة المصرف نحو تقييم الاداء المالي بهدف تحسينه والنهوض به.
- ان فترة تحصيل الذمم المدينة وسدادها والتحول الى النقدية تدخل بشكل اساسي في إطار ادارة رأس المال العامل وهي عوامل ذات التأثير الاعلى على مستوى الاداء المصرفي.
- ان الربط الموضوعي في إطار العلاقة والتحليل باستخدام اساليب احصائية ملائمة تمكن من تحديد كفاءة رأس المال العامل وبيان أثره على مستوى الاداء المالي وذلك من خلال تلك العلاقة لتحسين مستوى ادارة رأس المال العامل وتوجيهه نحو تحسين مستوى الاداء المالي المصرفي.

### 5.2. المقترحات:

- على ادارة المؤسسات المصرفية الاهتمام الجدي بعملية تقييم الاداء المالي باستخدام اساليب كفوءة منها ما يتعلق بإدارة رأس المال العامل بهدف النهوض بواقع العمل المصرفي.
- اتباع عملية تقييم اداء تركز على نواحي تحليل المؤشرات المالية المستمدة من إدارة رأس المال العامل سواءً كانت منفردة أو في العلاقة مع بعضها تعطي دلالات أكثر موضوعية في تقييم مستوى الاداء لذا تشير الى اتباع ذلك.

- كون ان العمل المصرفف بصورة عامة فف ءالة ركوء وفتأءر ءءبراً بعامل المنافسة لءا نوصف بضرورة اتباع سفااسة تقفمء الاءاء المالف المرءءز على مؤشرات موضوءفة ءعزز من مكانة المصرف فف سوق العمل وءعمل على فزاءة ءءرءه فف ءءأفر على ءفة المءعاملفن معه.
- على القائفن بالعمل المصرفف فزاءة الاءءمام باءارة رأس المال العامل وءعظفم مءوناءه الاءءر ءأءبراً على ءءقفق مسءوى آءاء ءففء.
- الانءءاء على المءءءصفن فف مءال المصرفف من اكاءفمفن ومهنفن ومنظمات مهنفة فاعلة ومنها نقابة المءاسبفن والمءقففن وءءنسفق معهم لغرض ءءفء مؤشرات ءاء ءأءفر فاعل على ءءسفن مسءوى الاءاء وءءفء سبل اعءماءها.
- على القائفن بالعمل المصرفف رفع الكفاءة المالف الاءاء المصرفف من ءلال الاءءزام بءءقفق المعاففر ءءولفة لإبلاغ المالف ءفء ءلائم ءبففة العمل المالف ففها وءعمل على ءءسفه.

## المصادر:

### 1. المراءع باللغة العربفة:

#### 1.1. الكءب:

- آل شفبب، ءرفء (2013)، مقدمة فف الإءارة المالف المعاصرة، الطبعة ءالءة، ءار المسفرة للنشر وءءوزفء والطباعة، عمان-الأرءن.
- ءءاء، فافز، (2014)، الإءارة المالف، الطبعة الرابعة، ءار المسفرة للنشر وءءوزفء والطباعة، الأردن. ءماء، ءارق عبء العال، (2005)، ءءقارفر المالف، ءار ءامعفة، القاهرة.
- ءربوش، ءسنى على، وارشفء، عبءالمعطف رضاء، (1999)، اسءءمار وءءمولف بفن النظرفة وءءءقفق، ءار زهران، عمان، الأردن.
- ءءطفب، مءمء، (2010)، العوافل المؤءرة على الاءاء المالف، الطبعة الأولى، ءار ءامء، عمان.
- زءءر، علاء ءءفن، (2002)، ءءءماء المصرففة وموقف الشرففة الإسلامفة منها، ءار الكلم الطفب، بفرفء.
- الشواورة، ففصل (2013)، مباءئ الإءارة المالف إءار نظرف ومءءوى علمف، الطبعة الأولى، ءار المسفرة للنشر وءءوزفء والطباعة، عمان-الأرءن.
- شفءة، مصطفف رشءف، (1999)، النقوء والمصارف والائءمان، ءار ءامعفة ءءفءة للنشر، الاسءءرففة، ص287 )
- عبءالله، عبء القاءر مءمء اءمء، والسهلاوف، ءالء عبء العزفز، (2009)، اساسفاء الإءارة المالف، ءار ءامعة ءرءوم للطباعة وءءشر، ءرءوم.
- عقل، مفلء (2014)، مقدمة فف الإءارة المالف، الطبعة الأولى، مءءبة المءءمء العربف للنشر وءءوزفء، عمان-الأرءن
- ءافف، مصطفف، (2017)، إءارة رأس المال العامل، ءار ألفا للوءائف، قسءنءبففة، ءءائر.
- مءر، مءمء، (2016)، الإءاءاء ءءفءة فف ءءلل المالف والائءمانف الاسالفب والاءوء وءاسءءاءاء العملفة، الطبعة الرابعة، ءار وائل للنشر وءءوزفء، عمان-الأرءن.

النعمي، عدنان والخزشة، ياسين (2015)، **أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن.**  
النعمي، عدنان، والساقي، سعدون، وسلام، أسامة، وموسى، شقيري (2017)، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان-الأردن.**

### 1.2. الاطاريح والرسائل الجامعية:

بابكر، الجبلي محمد الحسن، (2014)، **تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف دراسة حالة عينة من المصارف السودانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.**  
الشباني، نمير شاكر عبد الحسين، (2015)، **التحليل المتزامن لرأس المال العامل وانعكاسه على الاداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق**  
العموطي، شذى احمد (2017)، **أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الاداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.**  
عصام، عباس، (2012)، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.**  
العلي، محمد شمس الدين ناشر، (2005)، **عوائد الخدمات المصرفية في الفقه الاسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإيمان، صنعاء، اليمن.**  
عنا، مريم. (2013)، **دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.**  
النابوت، مجاهد محمد نياز، (2019)، **أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.**

### 1.3. الدوريات والمجلات:

بابكر، الجبلي محمد الحسن وصالح، هلال يوسف، (2015)، **تقويم كفاءة راس المال العامل بالمصارف السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية - كلية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.**  
التميمي، ارشد، والقيسي، أحمد (2012)، **أثر الادوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، عمان، الاردن.**  
الحمدان، ناصر والقضاة، علي. (2013)، **أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، دراسة تحليلية، المنارة، المجلد 19، العدد 4، 159-186.**  
دادن، عبد الوهاب، وحقصي، رشيد، (2011)، **تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة او المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، 7، (2) 24-37.**

راضي، حمد عبد الحسين، (2009)، العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية للمدة 1995-2002، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 11(4)، 8-37.

سلمان، عماد عبد الستار، (2013)، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف، بحث تطبيقي في المصارف، العلوم الاقتصادية، 8(32)، 111-134.

هناوي، وائل، (2017)، تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية خلال الازمة، مجلة جامعة البعث، 39(32)، 39-84.

هيئة الاوراق المالية العراقية (2019). التقارير المنشورة للمصاريف المدرجة في السوق النظامي،

<https://www.isc.gov.iq/index.php?keyword=&market=1&category=&do=list&type=company>

## 2. المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdullah, H, Rasul, R. & Isiksal, A. (2020). Dividend policy and firm value under the IFRS adoption era: A case of Borsa Istanbul. Accounting Research Journal. 1-19.
- Abdullah, H., & Tursoy, T. (2019). Capital structure and firm performance: evidence of Germany under IFRS adoption. Review of Managerial Science, 1-20.
- Agung, I. G. N. (2013). Panel data analysis using EViews. John Wiley & Sons.
- Bell, A., & Jones, K. (2015). Explaining fixed effects: Random effects modeling of time-series cross-sectional and panel data. Political Science Research and Methods, 3(1), 133-153.
- Ehrhardt, M., & Brigham, E. (2011), Financial Management: Theory and Practice, Thirteenth Edition Southwestern Cengage Learning, USA.
- Godswill, O., Ailemen, I., Osabohien, R., Chisom, N., & Pascal, N. (2018). Working capital management and bank performance: Empirical research of ten deposit money banks in Nigeria. Banks & bank systems, (13, Iss. 2), 49-61.
- Greg Filbeck, Thomas M Krueger,(2005), An analysis of working capital management results across industries, Study Program Thomas M. Krueger, University of Wisconsin-La Crosse, American journal of business, Emerald Group Publishing Limited, Volume 20, No 2.
- Hamid, Muhammad. Ahmad, Soban. Haider, Zeeshan. & rehman, Saif. (2017). Relationship between working capital management and profitability: A Case Study from Textile Sector of Pakistan. Social Science Research Network, Vol. 34, No. 3, Pp. 1-12
- Hsiao, C. (2007). Panel data analysis—advantages and challenges Test, 16(1), 1-22.



- Jędrzejczak-Gas, J. (2017), Net Working Capital Management Strategies in the Construction Enterprises Listed on the New connect Market. *Procedia Engineering*, Vol. 83, No. 3, Pp. 306-313.
- Jouida, S. (2018). Diversification, capital structure and profitability: A panel VAR approach. *Research in International Business and Finance*, 45, 243-256.
- Kasozi, J., (2017), The Effect of Working Capital Management on Profitability: A Case of listed manufacturing firms in South Africa, *Investment Management and Financial Innovations*, Vol. 14, No. 2.
- Kira, A. R. (2013). The evaluation of the factors influences the access to debt financing by Tanzanian SMEs.
- Mandiefe, S. P. (2016). How Working Capital Affects, the Profitability of Deposit money banks: Case of Afriland Cameroon. *Arabian journal of business and management review*, 6(46), 1-9.
- Margaritis, D., & Psillaki, M. (2010). Capital structure, equity ownership and firm performance. *Journal of banking & finance*, 34(3), 621-632.
- Mirzaei, A., Moore, T., & Liu, G. (2013). Does market structure matter on banks' profitability and stability? Emerging vs. advanced economies. *Journal of Banking & Finance*, 37(8), 2920-2937.
- Muda, M., Shaharuddin, A., & Embaya, A. (2013a). Comparative analysis of profitability determinants of domestic and foreign Islamic banks in Malaysia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(3), 559.
- Muda, M., Shaharuddin, A., & Embaya, A. (2013b). Profitability determinants and the impact of global financial crisis: A panel data analysis of Malaysian Islamic banks. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(7), 121-130.
- Qurashi, Mubashir & Zahoor, Muhammad. (2017). Working Capital Determinants for the UK Pharmaceutical Companies Listed on FTSE 350 Index. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(1), 11-17.
- Rahaman, M., Rabbi, I., & Alam, M. (2018), The impact of Working Capital Management on Profitability of Elite Pharmaceuticals Sector in Bangladesh, *Journal for Studies in Management and Planning*, Vol. 4, No. 7, Pp.2395-0463.
- Regehr, K., & Sengupta, R. (2016). Has the relationship between bank size and profitability changed? *Economic Review* (01612387), 101(2).
- Ross, R, westerfield, R, & Jaffe, J. (2013). *Corporate Finance*. (10th Ed.). USA: McGraw-Hill.

- Samuel, E., (2016), The Impact of Working Capital Management on Firms Profitability: The Case of Textile Share Company, Unpublish Master thesis, Science in Accounting and Finance, Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopian.
- Subramanyam, K., & Wild, J. (2015), Financial Statement Analysis, 11th Ed., McGraw-Hill Inc, New York.
- Wooldridge, J. M. (2010). Econometric analysis of cross section and panel data. MIT press.
- Yeboah, B., & Agyei, S. K. (2012). Working capital management and cash holdings of banks in Ghana. European Journal of Business and management, 4(13), 120-130.
- Zawaira, T., & Mutenheri, E. (2014), The Association between Working Capital Management and Profitability of Non-Financial Companies Listed on the Zimbabwe Stock Exchange, International Journal of Research in Social Sciences, Vol. 3, No. 8, Pp.114-120.

## كارىگه رى به رپوهربردنى سه رمایه ی كار له سه ر ئاستى ئه دای دارایى بانكى

تویژینه وه به كى جیبه جیكارىبه له سه ر چه ند بانكىكى تۆمار كراو له بازاری كاغه زه داراییه كان له عىراق

### پوخته:

وه گه رځستنى سه رمایه ی كار به به كىك له ئه ركه بنه رپه تىبه كان ده ژمىردرېت كه ده كه وپته ئه ستوى سىسته مى به رپوهربردنى دارایى هاوچه رځ وه هه روه ها كارىگه رى راسته وخوى هه به له سه ر ئه دای دارایى بانكى. ئامانجى ئه م تویژینه وه به لىكۆلینه وه به له كارىگه رى به رپوهربردنى سه رمایه ی كار له سه ر ئاستى ئه دای دارایى له بانكه كان، تویژینه وه كه پشتى به ستوه به داتای كۆكراوه له راپورتى دارایى سالانه ی ١٥ بانكى تۆمار كراو له بازاری كاغه زه داراییه كان له عىراق له ماوه ی نىوان سالانى ٢٠٠٥-٢٠١٨. به به كاره پینانى (Panel data) وبه پشت به ست به مېتۆدى ناساندن وشىكردنه وه، تویژینه وه كه گه شت به كۆمه لىك ده رئه نجام؛ له وانه كه مته رځه مى روون ده رده كه وپت له لایه ن به رپوهربه رانى بانكه كانه وه له باره ی ديارىكردى شپوازی به رپوهربردن و وه گه رځستنى سه رمایه ی كار و زيانگه یاندى به پىكه پینه ره كانى سه رمایه ی كار وه ك هوكارىكى

چالاک بو باشکردنى ئاستى ئەداى داراىى بانكى وه رهنگدانه وهى ئەمهش له سهه ئاستى ئەداى گشتى بانک، ماوهى سوپى نهختینه له پپوههه ديارهکانى به پپوههه بردنى سههراىهى کاره وه کارىگهه به رزى ههیه له سهه ئەداى بانكى. توپزىنه وهه که به پپویستى ده زانیت که به پپوههه به رانى دامه زراوه بانکيه کان ههستن به گرنگیدان به وهه گهه رخستنى سههراىهى کار به شیوهههه کى باش و به ئامانجى ههستانه وهى راستى کارى بانكى وه گرنگیدانى رژد به کردارى ههسهنگاندنى ئەداى داراىى به به کارههینانى هۆکارى لپهاتوو په یوهه نیدار به شیکردنه وهى پیکههینه رهکانى سههراىهى کار.

## Effect of Working Capital Management on The Financial Performance of Banks An Empirical Analysis for Banks Listed on The Iraq Stock Exchange

### Heshoo G. Awrahman

Department Of Financial Accounting And Auditing, College Of Commerce, University Of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Regin- Iraq

[heshw.awrahman@univsul.edu.iq](mailto:heshw.awrahman@univsul.edu.iq)

### Hardi A. Omer

Department Of Financial Accounting And Auditing, College Of Commerce, University Of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Regin- Iraq

Department of Accounting, College Of Financial And Administrative Sciences, Cihan University-Sulaimani

[hardi.omer@univsul.edu.iq](mailto:hardi.omer@univsul.edu.iq)

### Hariem A. Abdullah (Correspondent)

Department of Accounting, College of Administration and Economics, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Regin- Iraq

[hariem.abdullah@univsul.edu.iq](mailto:hariem.abdullah@univsul.edu.iq)

<https://orcid.org/0000-0003-0333-6338>

**Keywords:** *working capital management, return on assets, return on equity, financial performance, Iraqi banks.*

## Abstract

Working capital is a measure indicating the level of efficiency and financial soundness of banks and their ability to meet obligations and liabilities in the short-run. The placement of working capital is one of the basic tasks that fall upon modern financial management because of its possible impact on the banking performance. This research aims to study and analyze the effect of working capital management on the financial performance in banks. The study uses secondary data obtained from the published annual financial reports of 15 banks listed in the Iraq Stock Exchange during 2005-2018. The collected panel data is analysed through the use of EVIEWS 10. The study found that there is a clear deficiency of some banking departments about defining a management mechanism and allocating working capital and harnessing its components as effective tools in improving the banking financial performance. Moreover, cash conversion cycle is among the factors that have significant impact on the banking performance. Accordingly, some conclusions were presented, including the interest of banking institutions' management in allocating working capital well and with the aim of promoting the reality of banking procedures and taking account the process of evaluating financial performance using efficient methods, including those related to the analysis of working capital components.